

اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 2014-10-26 رقم العدد: 0 رقم الصفحة: 22 مسلسل: 122 رقم القصة: 1

رفعوا شكرهم وتقديرهم لخادم الحرمين لرعايته المؤتمر الدولي الرابع للإعاقة والتأهيل

# المشاركون والمشاركات يوصون باستحداث هيئة وطنية عامة مستقلة تعنى برسم السياسة العامة في مجال الإعاقة

إلزام جميع القطاعات المعنية بقرارات برنامج الوصول الشامل واستحداث وحدات في الجهات الحكومية



د. ناصر الموسى

وطالبت التوصيات بتنظيم العمل التطوعي بما يضمن الارتقاء بمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتطوير صيغ



د. قاسم القصبي

السياسة العامة في مجال الإعاقة، وتتابع البرامج والخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعات الحكومية والأهلية والخيرية.

المؤتمر وتسليمه جائزة الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة.

كما شكر المشاركون صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس هيئة السياحة والآثار رئيس مجلس أمناء مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة رئيس اللجنة الإشرافية العليا للمؤتمر على دعمه ومتابعته للأعمال المؤتمر.

واستعرض المشاركون في جلستهم مشروع التوصيات العامة للمؤتمر المتضمنة استحداث هيئة وطنية عامة مستقلة تعنى برسم

الجزيرة - علي بلال

رفع المشاركون والمشاركات في أعمال المؤتمر الدولي الرابع للإعاقة والتأهيل الذي اختتمت أعماله في العاصمة الرياض مؤخراً شكرهم وتقديرهم لخدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- لرعايته الكريمة للمؤتمر، ولصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع -حفظه الله- على افتتاحه أعمال



سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

الكتب الإلكترونية لتسهيل الحصول على المعلومات المعرفية للأشخاص ذوي الإعاقة.

ودعا المؤتمر مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بتشكيل فريق عمل لتحويل توصيات المؤتمرات السابقة وتوصيات هذا المؤتمر إلى مشروعات تطويرية، بحيث يتم تحديد اسم المشروع، وموضوعه ورؤيته ورسالته وأهدافه، والفئة أو الفئات المستهدفة والجهة أو الجهات المعنية بالتنفيذ وآليات التنفيذ والأطر الزمنية للتنفيذ والميزانيات اللازمة.

وفي مجال البحث العلمي، أوصى المؤتمر بمتابعة أهم المستجدات في مجال البحث العلمي والعمل على تحويلها إلى برامج عمل تطبيقية ترقى بنوعية الحياة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة، وتخصيص ميزانية لأبحاث الإعاقة ضمن الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار.

وأكد المشروع أهمية اللقاءات البحثية العلمية المعنية بالإعاقة وضرورة عقدتها بشكل دوري الأمر الذي يؤدي إلى تنشيط حركة البحث العلمي محلياً وإقليمياً ودولياً.

وشدد مشروع التوصيات على أهمية الاستثمار في إجراء البحوث الجينية والخلوية الجذعية الإبداعية كوسيلة للوقاية من الإعاقة أو التخفيف من آثارها السلبية وفق الضوابط الشرعية والأخلاقية، كما أكد على أهمية التعاون وعقد شراكات بين المراكز المحلية والإقليمية والدولية المتخصصة والاستفادة منها في مجال الكشف والوقاية والعلاج من

الكشف والوقاية والعلاج من الأمراض الوراثية.

ودعا المؤتمر إلى إجراء البحوث الجراحية والبحوث الهندسية التقنية وفق الضوابط الشرعية والعلمية والأخلافة لترميم وتحفيز الأعصاب للتخفيف من مضاعفات الإعاقة، وإجراء البحوث الابتكارية لإيجاد الحلول والوسائل والبدايل التي تسهل دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مرافق الحياة.

وطالب المشروع بإجراء الدراسات المسحية للتعرف على حجم الإعاقة في مدارس التعليم العام بغرض تقديم البرامج والخدمات التربوية والعلمية المناسبة لجميع الفئات المستهدفة، وإنشاء وحدة بمركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة تعنى بتفعيل توصيات الأبحاث والدراسات وترجمتها إلى واقع ملموس يسهم في تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم والعاملين معهم.

وفي مجال الوصول الشامل، دعا المشاركون في المؤتمر جميع القطاعات المعنية إلى الالتزام بقرارات برنامج الوصول الشامل، واستحداث وحدات للوصول الشامل في الجهات الحكومية للتنسيق حول تطبيق برنامج الوصول الشامل، وإيجاد برامج اجتماعية وإعلامية وثقافية لتعريف المجتمع بأهمية البرنامج.

وأوصى المشاركون بتسريع تطبيق البرامج الوطنية التي تسهم في الوصول والاندماج الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة.

وبشأن التشريعات والأنظمة أوصى المشروع بتشكيل فريق عمل في القطاعات الحكومية والأهلية والخيرية متابعة تنفيذ بنود

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري التي صدرت عن الأمم المتحدة سنة 2006م وصارفت عليها المملكة العربية السعودية سنة 2008م، والعمل على المزيد من سن الأنظمة واللوائح والتشريعات في القطاعات الصحية والتعليمية والاجتماعية بما يؤصل ويؤطر المفاهيم الحقوقية للأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات الحياة.

وخص المشاركون في المؤتمر القطاع الصحي على تقييم برامج التشخيص والتدخل المبكر للأمراض المسببة للإعاقة، والتوسع في برامج التشخيص والتدخل المبكر في القطاع الصحي بما يؤدي إلى اكتشاف الإعاقة وتقديم البرامج العلاجية المناسبة، وتقديم برامج معرفية وتطبيقية صحيّة ونفسية لتهيئة أسر الأشخاص ذوي الإعاقة للتعامل مع مضاعفات الإعاقة.

وبشأن التربية والتعليم، أكد المؤتمر أهمية القيام بالتعاون والتنسيق والتكامل بين جميع القطاعات التعليمية بما يؤدي إلى إعداد خطة شاملة لتعليم وتدريب وتأهيل الكوادر البشرية في مجال التربية الخاصة.

وطالب المشرووع بتطبيق مناهج التعليم العام على الطلاب والطالبات ذوي الإعاقة، وتوفير البرامج التربوية الفردية، والأدلة والاطر المرجعية، والوسائل التعليمية بما يتوافق مع طبيعة ونوع الإعاقة لتحقيق أهداف النماج الشامل،

أهداف الدمج الشامل،  
والتأكيد على تطوير المناهج  
التعليمية التقنية لذوي  
الإعاقة، وتفعيل دور الفصول  
الذكية، ورفع كفاءة البنية  
التحتية.

وحد المؤتمر على التوسع  
في استحداث مراكز الخدمات  
للساندة في جميع أنحاء  
المملكة وفق ضوابط ومعايير  
علمية عالمية معتمدة.

وفي مجال التأهيل  
والتوظيف، طالب المؤتمر في  
مشروع توصياته بالاستفادة  
من التجارب العالمية لتطوير  
مراكز التأهيل الشامل  
ومراكز الرعاية النهارية  
في جميع أنحاء المملكة،  
وتطوير برامج الرعاية  
التأهيلية المنزلية لدعم أسر  
الأشخاص ذوي الإعاقة، حاثاً  
المؤسسة العامة للتدريب  
المهني والتفاني على التوسع  
في استحداث برامج تدريبية  
لنقشات الإعاقة في مختلف  
التخصصات الفنية.

ودعا مشروع توصيات  
المؤتمر وزارة الخدمة المدنية  
إلى مراجعة الأنظمة واللوائح  
المتعلقة بالتوظيف لإزالة ما  
قد يوجد بها من موانع تحول  
دون توظيف الأشخاص ذوي  
الإعاقة، وتوطين التقنيات  
الحديثة والاستفادة منها في  
عملية تأهيل وتحسين حياة  
الأشخاص ذوي الإعاقة.

وطالب المؤتمر وسائل  
الإعلام المرئية والمسموعة  
والمقروءة ووسائل التواصل  
الاجتماعية الإلكترونية  
بتقديم برامج توعية لأسر  
الأشخاص ذوي الإعاقة،  
وإبراز مشاركات ونجاحات  
الأشخاص ذوي الإعاقة في  
المشاركات الرياضية، وتعزيز  
دور الإعلام في النهوض  
بالأشخاص ذوي الإعاقة عبر  
تأمين مشاركتهم وإسهامهم  
في وسائل الإعلام بكل أنواعه.  
كما حث أقسام الإعلام في  
مؤسسات التعليم العالي على  
تضمين مفاهيم إعلام الإعاقة  
في خططها الدراسية.